العدد 48

سلسلة
أوراق بحثية

أُفق العلاقات السعودية الأميركية بعد قرار "أوبك بلس"

نحو تحالف مشروط؟

إعداد علي مراد

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

كانون الثاني 2023

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

أوراق بحثية

أُفق العلاقات السعودية الأميركية
بعد قرار "أوبك بلس"

نحو تحالف مشروط؟

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

أوراق بحثية

العنوان: أُفق العلاقات السعودية الأميركية بعد قرار "أوبك بلس" نحو تحالف مشروط؟

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: علي مراد

تاريخ النشر: كانون الثاني 2023

رقم العدد: الثامن والأربعون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف كافيه 77 - الفانتزي وورلد سابقًا - بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدّمة 5

أوّلًا: سياق الأزمة 5

ثانيًا: الخيارات الأميركية للتعامل مع السعودية 7

2.1 إيقاف أو تخفيض مبيعات السلاح 8

2.2 إقرار قانون NOPEC 9

2.3 منع الاستثمار الأميركي في السعودية 14

2.4 الترغيب الأمني 15

ثالثًا: الإجراءات الأميركية غير المباشرة 17

3.1 العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران 17

3.2 استئناف إنتاج النفط الصخري الأميركي 18

رابعًا: عقد جديد للعلاقات بين الدولتين؟ 19

4.1 محفّزات استراتيجية للتحوّل 19

4.2 محفّزات للتحوّل مرتبطة بشخص محمد بن سلمان..... 21

4.3 كوابح التحوّل المفترَض وحدوده 22

خلاصة 24

مقدّمة

مرّت العلاقات السعودية الأميركية بعدّة مراحل من التعاون المشترك، كان للرياض فيها دور مركزي في الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، والمساهمة المباشرة في دعم الاقتصاد الأميركي. وقد تأثّرت العلاقة بين البلدين بعدة عوامل في مراحل مختلفة، خاصة بعد قطع إمدادات النفط عام 1973، وأحداث أيلول عام 2001، لكن واشنطن كانت في كلّ مرّة تنجح بتجاوز الخلاف مع الرياض، عبر مجموعة من الأدوات التي تقوم على إعادة تأكيد الالتزام الأميركي بحماية النظام السعودي.

منذ فوز الديمقراطيين بانتخابات 2020 الرئاسية برزت بوادر أزمة في علاقة واشنطن بالسعودية. ومع دخول بايدن إلى البيت الأبيض اتّخذت إدارته مجموعة من القرارات التي صُوِّرَت على أنّها تطبيقًا للوعود الانتخابية التي أطلقها بايدن لمعاقبة السعودية وحاكمها الفعلي محمد بن سلمان، من إصدار تقرير CIA عن عملية اغتيال خاشقجي، إلى سحب منظومات الدفاع الجوي الباتريوت من السعودية، وقرار وقف دعم العمليات الهجومية في اليمن، إضافة إلى إعلان العزم على إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، وصولًا إلى مشهد الانسحاب الأميركي الدراماتيكي من أفغانستان، الأمر الذي نظرت إليه السعودية على أنه تخلٍّ من جانب واشنطن عن تعهُّداتها بشأن أمن حلفائها.

هذه القرارات كانت تعبيرًا عن توجّه الإدارة الأميركية الحالية نحو عزل السعودية، لكنّ تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، ورغبة الإدارة الأميركية في رفع الإنتاج النفطي للتخفيف من حِدّة أزمة التضخّم التي تجتاح الاقتصادات الغربية بسبب ارتفاع أسعار الوقود، جعلت بايدن يراجع موقفه تجاه السعودية. وكان من المفترَض أن تعيد زيارته للسعودية في تموز الماضي ترتيب مِلفّ العلاقات، لكنّ قرار خفض الإنتاج النفطي الذي اتخذته "أوبك بلس" في بداية تشرين الأول الفائت أعاد إرباك المشهد وأظهر تجدّدًا للأزمة بين الرياض وواشنطن، خاصة أنّه جاء في ظل الاستعداد الأميركي لخوض انتخابات الكونغرس النصفية في 8 تشرين الثاني، وهذا الأمر أظهر فشلًا كبيرًا لبايدن في إدارة ملفّ الطاقة، ورأت فيه بعض الأوساط السياسية الأميركية إذلالًا دبلوماسيًا لواشنطن.

أوّلًا: سياق الأزمة

في 5 تشرين الأول 2022 اجتمع أعضاء تحالف "أوبك بلس" في العاصمة النمساوية فيينا وصدر عن الاجتماع قرار بخفض الإنتاج النفطي بواقع مليوني برميل يوميًا ابتداءً من تشرين الثاني 2022، وهو قرار استمر العمل به في اجتماعَي التحالف في كانون الأول 2022 وشباط 2023. فور صدور بيان "أوبك بلس" برزت انتقادات أميركية استهدفت السعودية بشكل أساسي واصفة قرار خفض إنتاج النفط بـأنه "عمل عدائي" ضد الولايات المتحدة"، جاء "منحازًا إلى روسيا عبر ملء خزائنها بالبترودولار

بالتوازي مع شنّها حربًا على أوكرانيا"[1]. وأعلن نواب ديمقراطيون في الكونغرس الأميركي وشخصيات في دوائر صنع القرار في واشنطن عن ضرورة إعادة النظر في صفقات التسلّح بين السعودية والولايات المتحدة ردًّا على قرار تخفيض إنتاج النفط، وكذلك لوّح مشرّعون أميركيون بقانون "نوبك NOPEC" الذي يتيح مقاضاة الدول الأعضاء في منظمة أوبك بتهمة الاحتكار والتحكّم بالأسعار، وهو ما يعني استهدافًا للسعودية بشكل أساسي[2].

صدر الرد الرسمي السعودي عن وزارة الخارجية التي أعلنت رفضها الموقف الأميركي الذي وصفته بالتصعيدي وغير المبرَّر، معتبرة أنّ قرار "أوبك بلس" فنّي بحت، ومؤكّدة أنّه "اتُّخذ بالإجماع من منظور اقتصادي يراعي توازن العرض والطلب في الأسواق ويحدّ من التقلّبات". وأعربت الوزارة عن "الرفض التام للتصريحات التي تحدّثت عن انحيازها في صراعات دولية"، وأنّ "المملكة ترفض اعتبار قرار أوبك بلس مبنيًّا على دوافع سياسية ضد أميركا"، كما أوضحت أنّ "مُخرَجات اجتماعات أوبك بلس يجري تبنّيها من خلال التوافق الجماعي من الدول الأعضاء، ولا تنفرد فيه دولة دون باقي الدول الأعضاء"[3].

عقب الموقف الذي أعلنته الخارجية السعودية توالى صدور بيانات عربية ودولية تضامنية مع موقف السعودية في "أوبك بلس" في وجه التهديدات الأميركية، حيث أعلنت كل من مصر والمغرب والجزائر وسلطنة عُمان والكويت والبحرين والإمارات والأردن وجيبوتي، بالإضافة إلى دول إسلامية أخرى كباكستان، تضامنها مع الرياض وتأييدها قرارها في "أوبك بلس"[4]. وفي سعيها لتحصين موقفها والإيحاء بأنّ القرار السعودي مبنيّ على توجّه استقلالي جديد، قامت السعودية ببعض الخطوات تجاه الصين، وأعلنت وكالة الأنباء السعودية الرسمية في 21 تشرين الأول إجراء وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان آل سعود اجتماعًا عبر الفيديو مع مسؤول الطاقة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية جانغ جيان هوا، ناقشا فيه "التعاون والاستثمار المشترك في دول مبادرة الحزام والطريق الصينية، والاستثمار في مجمعات التكرير والبتروكيميائيات المتكاملة في كلا البلدين، وتعزيز التعاون

---

[1] الجزيرة نت، "أكبر خفض لإنتاج النفط منذ الجائحة... بايدن يستهجن قرار "أوبك بلس" ويسعى لتقليص نفوذها في سوق الطاقة"، 2022/10/5.

https://bit.ly/3Duy5lT

[2] Rachel Frazin & Zack Budryk, "Congress eyeing 'NOPEC' bill to take on Saudi Arabia", The Hill, 12/10/2022

https://thehill.com/policy/3683770-congress-eyeing-nopec-bill-to-take-on-saudi-arabia/

[3] العربية نت، "السعودية: قرار "أوبك بلس" غير مبني على دوافع سياسية ضد أميركا"، 2022/10/13.

https://bit.ly/3DuWXdh

[4] الشرق الأوسط، "تأييد عربي ودولي للسعودية على خلفية قرار أوبك بلس"، 2022/10/18.

https://bit.ly/3D6KD1n

في سلاسل إمدادات قطاع الطاقة عن طريق إنشاء مركز إقليمي للمصانع الصينية، والتعاون في إطار اتفاقية التعاون الثنائي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين الحكومتين"[5].

وفي 27 تشرين الأول 2022 أجرى وزيرا الخارجية السعودي والصيني اجتماعًا عبر الفيديو ضمن ما يسمى "الاجتماع الرابع للجنة الشؤون السياسية والخارجية المنبثقة عن اللجنة الصينية السعودية المشتركة رفيعة المستوى"، حيث جرى "توقيع برنامج العمل التنفيذي للجنة الشؤون السياسية بين البلدين"[6]، فيما أعلن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود أنّ الرئيس الصيني شي جين بينغ سيزور السعودية قريبًا، موضحًا أنه سيتم عقد ثلاث قمم صينية - سعودية، وصينية - خليجية، وصينية – عربية، في ما يشبه القمم التي عقدتها السعودية للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في أيار 2017. وفي 7 كانون الأول وصل الرئيس الصيني إلى الرياض لعقد القمم الثلاث، وسط إعلان عن توقيع حوالي 20 اتفاقية سعودية – صينية مشتركة بقيمة 30 مليار دولار تركّزت على تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، الأمر الذي صُوِّر أميركيًا على أنّه تجاوز سعودي للثوابت في علاقة الرياض بالولايات المتحدة[7].

هذا التطوّر من الجانب السعودي دفع النخبة الأميركية لطرح مجموعة أفكار على الإدارة الأميركية لاستدراك التدهور الحاصل في العلاقة مع السعوديين، ولإعادة ضبط هذه العلاقة بما يتوافق مع المصالح الأميركية في المنطقة.

ثانيًا: الخيارات الأميركية للتعامل مع السعودية

منذ ما بعد إعلان قرار "أوبك بلس" تتوالى التهديدات الأميركية للسعودية الصادرة عن إدارة بايدن والمشرّعين الديمقراطيين وبعض الجمهوريين. وتتنوّع طبيعة الإجراءات والقرارات التي يُحكى أنّ على واشنطن أن تتّخذها ضد الرياض في هذا الإطار. وفيما يلي الخطوات المطروحة والآثار المحتمَلة لكل منها.

---

[5] وكالة الأنباء السعودية – واس، "سموّ وزير الطاقة يناقش مع مسؤول الطاقة الوطنية في الصين تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين"، 2022/10/21.

https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2394273

[6] الجزيرة نت، "وزير الخارجية السعودي: الرئيس الصيني يزور الرياض قريبًا.. و3 قمم بحضوره"، 2022/10/27.

https://bit.ly/3fbgRAy

[7] Ben Bartenstein and Sylvia Westall, "Saudis Roll Out Red Carpet for Xi Jinping as Gulf Looks Past US", Bloomberg, December 6, 2022.

https://bloom.bg/3FxkNpI

2.1 إيقاف أو تخفيض مبيعات السلاح

في 11 تشرين الأول 2022 تقدّم عضو لجنة الخدمات المسلّحة في مجلس الشيوخ، السيناتور الديمقراطي ريتشارد بلومنثال، بمشروع قانون في مجلس الشيوخ ينصّ على أنّه على الإدارة الأميركية أن توقف لمدة عام واحد تزويد السعودية بـ "حاويات ذخيرة مباشرة؛ ومعدّات الدعم التسليحي؛ وقطع غيار وإصلاح"، و"منع تقديم خدمات الدعم الهندسي والتقني واللوجستي؛ والعناصر الأخرى ذات الصلة بالدعم اللوجستي والبرنامجي"[8]. وبالمثل، تقدّم عضو لجنة الخدمات المسلّحة في مجلس النواب النائب الديمقراطي رو خانا في 14 تشرين الأول بمشروع قانون نصّه مطابق لنصّ مشروع قانون السيناتور بلومنثال[9]. وحول الأثر المتوخّى من هذا التحرّك، أشار رو خانا في حديث صحافي إلى أنّ واشنطن يمكن أن تضغط بسهولة على السعودية إذ "ستتعطّل القوات الجوية السعودية مباشرة عن العمل من دون وجود فنيين أميركيين"، فالرياض تعتمد بنسبة حوالي 70٪ من حاجاتها التسليحية على الولايات المتحدة، وأنّه "سيستغرق الأمر السعوديين ما يقارب 10 سنوات حتى يتمكّنوا من الحصول على بدائل للأسلحة التي نوفّرها لهم، فقط بسبب عدم قدرتهم على التشغيل البيني للأسلحة التي لديهم"[10].

وفي 11 تشرين الأول تقدّم النائب الديمقراطي توم مالينوسكي بمشروع قانون سمّاه "قانون الشراكة المرهِقة" ينصّ على سحب كافة القوات ومنظومات الدفاع الجوي الأميركية من السعودية، وإعادة نشرها في مناطق أو دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط. بعدها بأربعة أيام زاد عدد النواب الذين أعلنوا دعمهم إقرار القانون ليصل إلى تسعة نواب، كلّهم ديمقراطيون[11].

[8] S.5074 — 117th Congress (2021-2022), A bill to provide for a temporary 1-year halt to all proposed direct commercial sales and foreign military sales to the Kingdom of Saudi Arabia of weaponry and munitions. October 11, 2022
https://www.congress.gov/117/bills/s5074/BILLS-117s5074is.pdf

[9] H.R.9181 — 117th Congress (2021-2022), To provide for a temporary 1-year halt to all proposed direct commercial sales and foreign military sales to the Kingdom of Saudi Arabia of weaponry and munitions. October 14, 2022
https://www.congress.gov/117/bills/hr9181/BILLS-117hr9181ih.pdf

[10] Amna Nawaz, "Lawmakers call for one-year block in arms sales to Saudi Arabia after oil production cut", PBS News Hour, Oct. 12, 2022
https://www.pbs.org/newshour/show/lawmakers-call-for-one-year-block-in-arms-sales-to-saudi-arabia-after-oil-production-cut

[11] تجدر الإشارة إلى أنّ مشاريع القوانين الثلاثة المذكورة أعلاه لم تحظَ بأيّ دعم من قبل أي مشرّع جمهوري، سواءً في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب.

ويعتبر متخصّصون أنّ فرض حظر على صادرات الأسلحة الأميركية للسعودية لا يعني بالضرورة أنّ القوات الجوية السعودية بأكملها ستتوقّف عن العمل فورًا، رغم أنّ قدراتها ستنخفض بلا شك بشكل ملحوظ، ومن المحتمَل أن يكون لدى الرياض بدائل أخرى بمعزل عن روسيا والصين، إذا أوقفت الولايات المتحدة مبيعات الأسلحة إلى أجل غير مسمّى. على سبيل المثال، قد ترحّب فرنسا باحتمالية شراء الرياض طائرات رافال وقطع غيارها لها.

"ليس من مصلحة الولايات المتحدة حرمان الرياض تمامًا من مبيعات الأسلحة"

إذا قرّرت الولايات المتحدة حظرًا كاملًا للمبيعات العسكرية للسعودية يمكن للسعوديين الاستمرار بتنفيذ مهام محدودة لبعض الوقت بمعدّاتهم الأميركية، لكنّ طلعاتهم الجوية ستكون محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد بدون الدعم الذي توفّره الصيانة الأميركية. ويمكن للسعوديين – بحسب خبراء - أن يتحوّلوا بسهولة إلى استخدام المزيد من طائراتهم من طراز تايفون وتورنادو للقيام بمهام عسكرية إذا لزم الأمر، بالتوازي مع انتظارهم حلّ النزاع بينهم وبين الولايات المتحدة. حتى في مواجهة الحظر، يشكّك خبراء بأنّ الولايات المتحدة ستحاول منع السعودية من تنويع ترسانتها العسكرية من خلال الحصول على أسلحة من حلفاء واشنطن. وقد يكون هناك المزيد من التداعيات السياسية الناشئة عن تقليل المساعدة العسكرية الأميركية للسعودية، فليس من مصلحة الولايات المتحدة حرمان الرياض تمامًا من مبيعات الأسلحة، لأنه سيؤدّي إلى إضعاف الرياض في مواجهة إيران. ومن المحتمَل أن يؤدّي قرار الحظر إلى انزعاج باقي دول الخليج التي ستسارع لإعلان التضامن مع السعودية، وبالتالي قد يتّخذون قرارات بتجميد طلباتهم للحصول على أسلحة، الأمر الذي يدفع واشنطن إلى التريّث باتخاذ القرار حول حظر مبيعات السلاح للسعوديين[12]. لذلك يبدو من الصعب الجزم بإمكان إقدام واشنطن على هذه الخطوة لأن ارتداداتها تؤثّر على المصالح الأميركية بشكل مباشر، وترتبط بالمصالح المادّية القوية للوبي السلاح الأميركي.

2.2 إقرار قانون NOPEC

يعود طرح قانون "لا لكارتلات إنتاج وتصدير النفط" أو ما يُعرَف بـ "قانون NOPEC" إلى عام 2000 عندما طرح مشروع القانون النائب الجمهوري ستيف تشابوت في أيلول من ذلك العام. وقد نصّت النسخة الأولى من مشروع القانون على اعتبار أي نشاط احتكاري في مجال إنتاج وتصدير وتسعير النفط أمرًا غير قانوني، وبالتالي تعريض الدولة أو الكارتيل المحتكِر للملاحقة القضائية. ولإتاحة هذه الملاحقة القضائية أمام المحاكم الأميركية نصّ مشروع القانون على إسقاط الحصانة الممنوحة

[12] Paul Iddon, "How A U.S. Arms Embargo Could Impact Saudi Arabia's Air Force", Forbes, Oct. 27, 2022. https://www.forbes.com/sites/pauliddon/2022/10/27/how-a-us-arms-embargo-could-impact-saudi-arabias-air-force/?sh=2185db553f83

للدول، التي تثبت ممارستها للاحتكار في مجال النفط[13]. وكان السيناتور الديمقراطي هيرب كول قد قدّم مشروع قانون مشابهًا في مجلس الشيوخ في 22 حزيران عام 2000، لكن لم تجرِ مناقشة مشروعَي القانون في مجلسي النواب والشيوخ في ذلك الوقت، واستمرّت محاولات إقرار القانون منذ ذلك الوقت وحتى أواخر 2022 من قِبل مشرّعين من الحزبين (أنظر الجدول 1).

الجدول 1. محاولات إقرار مشروع قانون NOPEC في الكونغرس الأميركي

الشهر والسنة	مكان الطرح	الدعم الحزبي	النتيجة
أيلول/2000	النواب/الشيوخ	الجمهوري والديمقراطي	لا شيء
نيسان وأيلول/2004	النواب/الشيوخ	الجمهوري والديمقراطي	لا شيء
آذار وأيار/2007	النواب/الشيوخ	الديمقراطي	**أُقِرّ في النواب فقط[14]**
كانون الثاني/2009	الشيوخ	الديمقراطي	لا شيء
شباط ونيسان/2011	النواب/الشيوخ	الجمهوري والديمقراطي	لا شيء
أيار/تموز 2018	النواب/الشيوخ	الجمهوري	لا شيء
شباط/2019	النواب/الشيوخ	الجمهوري	لا شيء
آذار ونيسان/2021	النواب/الشيوخ	الجمهوري	لا شيء
تشرين الأول/2022	الشيوخ	الديمقراطي	**وضعت اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ مسوّدة مشروع القانون المقدّمة في 2021/03/25 على أجندة التشريع في مجلس الشيوخ**

[13] نص مشروع قانون NOPEC على تعديل "قانون شرمان لمنع الاحتكار" الصادر عام 1890والذي نصّ على "الحفاظ على المنافسة الحرة وغير المقيدة كقاعدة للتجارة"، عبر إضافة فقرة إليه نصّت على أنه "لن تكون أيّ دولة أو جهة أجنبية محصّنة بموجب عقيدة الحصانة السيادية من الولاية القضائية أو أحكام محاكم الولايات المتحدة في أي إجراء يتم تقديمه لفرض هذا القسم". للمزيد أنظر نص مشروع القانون:

106th Congress (1999-2000), H.R.5241 – NOPEC, 09/21/2000

https://www.congress.gov/106/bills/hr5241/BILLS-106hr5241ih.pdf

[14] جاءت نتيجة التصويت بواقع 345 نعم و72 لا، وتوزّعت على الشكل التالي: الديمقراطيون 220 نعم – 5 لا، الجمهوريون 125 نعم – 67 لا، الممتنعون عن التصويت: 15 (6 ديمقراطيين، 9 جمهوريين)، للمزيد أنظر:

https://clerk.house.gov/Votes/2007398

يُلاحَظ من المعلومات الواردة في الجدول أعلاه أنّ محاولات إقرار قانون NOPEC أتت من الحزبَين الديمقراطي والجمهوري، وكانت في بعض الأحيان تقتصر على حزب بعينه (سواءً الجمهوري أو الديمقراطي)، وإذا ما جرت مزامنة تحرّك الحزبَين لإقرار القانون في مجلسَي الكونغرس مع تقلّبات أسعار النفط عالميًا والمحطّات الأهمّ في العلاقات السعودية الأميركية، يظهر أنّ الدافع في كل مرّة لطرح مشروع القانون كان ابتزاز السعودية أو الضغط عليها في ملفات خلافية بين البلدين غالبًا ما كانت مرتبطة بارتفاع أسعار النفط، ولم يحصل تطابق في تأييد الحزبَين لطرح مشروع القانون إلا في مرحلتَين، الأولى بين أيلول 2000 ونيسان 2004، والثانية في شباط عام 2011، عندما كان النفط الليبي يخرج من السوق بفعل الأحداث في ليبيا، وبالتالي طلبت إدارة أوباما من السعودية بأن تعوّض النقص في سوق النفط. (أنظر الرسم البياني 1).

> "عارضت الإدارات الأميركية باستمرار، بغضّ النظر عن الحزب الحاكم، اعتماد تشريع NOPEC"

عارضت الإدارات الأميركية باستمرار، بغضّ النظر عن الحزب الحاكم، اعتماد تشريع NOPEC، وقد أعلنت سابقًا كلّ من إدارتي بوش وأوباما رسميًا معارضتهما لإقرار القانون، معتبرة أنّ تبنّي مثل هذا القانون سيهدّد الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة، حيث قد تسحب دول أوبك أصولها خوفًا من مصادرتها. وبحسب الموقف الرسمي، سيؤدّي سحب الاستثمارات هذا إلى الإضرار بالاقتصاد الأميركي، ومن شبه المؤكّد أنه سيحفّز على اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الأصول المملوكة لأميركا في الخارج. ويحاجج معارضو إقرار القانون بأنّ تدخّل النظام القضائي في هذه القضية من المرجَّح أن ينتهك مبدأ الفصل الدستوري بين السلطات، إذ إنّ أيّ قرار تتّخذه محكمة أميركية بشأن قضية متعلّقة بأوبك سيكون له تداعيات عميقة على العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الدول الأعضاء في المنظّمة، ويمكن تفسير مثل هذا الحكم على أنه تدخّل في الصلاحيات الدستورية للسلطة التنفيذية في ممارستها للدبلوماسية مع الدول الأجنبية[15].

بعد التخفيضات في الإنتاج التي أعلنت عنها "أوبك بلس"، ألمحت إدارة بايدن إلى أنّها "قد تدعم مشروع القانون" الذي يحظى بتأييد واسع من كلا الحزبَين. وقال زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر إنّ مشروع القانون كان من بين الأدوات التشريعية التي يتمّ النظر فيها ردًا على قرار "أوبك بلس" خفض الإنتاج. وكان السناتور الديمقراطي ديك دوربين، الذي يرأس اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ، قد دعا إلى تمرير التشريع عند عودة الكونغرس للانعقاد بعد انتخابات التجديد النصفي في 8 تشرين الثاني. وقال السناتور تشاك غراسلي، كبير الجمهوريين في اللجنة،

[15] Center For Strategic & International Studies, "NOPEC" Legislation and U.S. Energy Security, June 14, 2011. https://www.csis.org/analysis/%E2%80%9Cnopec%E2%80%9D-legislation-and-us-energy-security

إنه سيقدّم مشروع القانون كتعديل لمشروع "قانون الإنفاق الدفاعي". وقد وافقت اللجنة على التشريع بأغلبية 17 صوتًا مقابل 4 أصوات في أيار الماضي، لكن إدارة بايدن حينها أعربت عن قلقها بشأن العواقب غير المقصودة للتشريع، بعد أن أدّت الحرب في أوكرانيا إلى إذكاء التقلّبات في أسواق الطاقة[16].

لا يبدو أنّ إدارة بايدن (أو أي إدارة أخرى) بصدد الموافقة على إقرار القانون، أو حتى المصادقة عليه في حال أقرّه المشرّعون في غرفتَي الكونغرس، فتجربة 22 عامًا من طرحه في الكونغرس تثبت أنّ تحريكه لطالما ارتبط بالضغط على السعودية وابتزازها للاستجابة للمطالب الأميركية (خفض الأسعار بشكل أساسي)، كما أنّ النسخة الأخيرة من مشروع القانون، المقدَّمة في ربيع 2021، انتهى مفعولها مع انتهاء ولاية الكونغرس 117 في بداية كانون الثاني 2023، وبالتالي إذا كان توجُّه الضغط على السعودية لا يزال قائمًا مع انعقاد الكونغرس 118، فسيكون على المشرّعين طرح مشروع القانون من جديد.

[16] Ari Natter, "Why 'NOPEC' Keeps Arising as a US Answer to OPEC", The Washington Post, October 10, 2022. https://www.washingtonpost.com/business/energy/why-nopec-keeps-arising-as-a-us-answer-to-opec/2022/10/07/5f36eede-465d-11ed-be17-89cbe6b8c0a5_story.html

الرسم البياني 1. محطات طرح مشروع قانون NOPEC في غرفتي الكونغرس بالتزامن مع الأحداث المتعلّقة بقرارات أوبك وطلبات أميركية من السعودية

تاريخ الحدث	أيلول 2000	نيسان 2004	آذار 2007	كانون الثاني 2009	شباط 2011	أيار 2018	شباط 2019	آذار 2021	تشرين الأول 2022
الحدث	إرتفاع كبير في أسعار النفط	إرتفاع كبير في أسعار النفط	إرتفاع كبير في أسعار النفط	أوبك تقرر خفض الإنتاج لرفع الأسعار المتهاوية	طلب أميركي من السعودية تعويض إمدادات النفط الليبي	ترامب يضغط على السعودية لزيادة الإنتاج	ترامب يضغط على السعودية لزيادة الإنتاج	إرتفاع في أسعار النفط	قرار أوبك + حول خفض الإنتاج
الحزب الجمهوري									
الموقف	تأييد	تأييد	لم يدعم	لم يدعم	تأييد	تأييد	تأييد	تأييد	لم يدعم
الحزب الديمقراطي									
الموقف	تأييد	تأييد	تأييد	تأييد	تأييد	لم يدعم	لم يدعم	لم يدعم	تأييد

الأغلبية في مجلس الشيوخ

الأغلبية في مجلس النواب

إعداد مديرية الدراسات الاستراتيجية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

2.3 منع الاستثمار الأميركي في السعودية

منذ إعلان وليّ العهد السعودي في 2016 ما تُسمّى "رؤية السعودية 2030" يحرص القادة السعوديون على جذب الشركات والمستثمرين الأميركيين إلى السعودية، ضمن مساعي جلب استثمارات كبيرة لمساعدتهم على تحقيق هدف تنويع الاقتصاد السعودي. وفي هذا الإطار يعوّل محمد بن سلمان على إشراك أكبر قدر ممكن من الشركات ورجال الأعمال الأميركيين في ما يسمّى "منتدى مستقبل الاستثمار" أو "دافوس الصحراء"، الذي يُعقَد في أواخر شهر تشرين الأول من كل عام في الرياض.

وبعد اندلاع أزمة قرار "أوبك بلس" في 5 تشرين الأول 2022 كشف مسؤولون أميركيون حاليون وسابقون، على اطّلاع على ما يدور من نقاشات في البيت الأبيض، أنّ إدارة بايدن حاولت ثنْيَ الشركات الأميركية عن توسيع علاقاتها التجارية مع الرياض وحتى المشاركة في منتدى "دافوس الصحراء" كجزء من ردود الولايات المتحدة على قرار السعودية في أوبك بلس لخفض الإنتاج العالمي[17].

وعشية إطلاق أعمال "منتدى مستقبل الاستثمار" في 25 تشرين الأول 2022 كشفت وسائل إعلام عالمية عن وصول نحو 400 من المديرين التنفيذيين لشركات أميركية إلى فندق "ريتز كارلتون" بالرياض للمشاركة في المنتدى. من بين هؤلاء جيمي ديمون، الرئيس التنفيذي لشركة JPMorgan Chase & Co، وديفيد سولومون، رئيس مجموعة Goldman Sachs Group Inc، وستيفن شوارزمان من شركة Blackstone Inc.

وجاءت المشاركة الأميركية الكبيرة عبر أكثر من 150 شركة أميركية، وذلك بعد ثلاثة أشهر من زيارة بايدن للسعودية، وبعد 3 أسابيع على توتّر العلاقات الأميركية السعودية عقب قرار "أوبك بلس"، حيث تبيّن أن الشركات الأميركية لم تتأثّر بالتوتّر بين الطرفين، وهو ما عكسه تصريح طارق سليمان، الرئيس السابق لغرفة التجارة الأميركية في السعودية عندما قال "لم يُطلب من أحد عدم القدوم إلى المملكة"[18].

---

[17] Carol E. Lee and Courtney Kube, "Biden admin officials considering trying to discourage American companies from expanding business ties with Saudi Arabia", NBC, October 18, 2022.
https://www.nbcnews.com/politics/national-security/biden-admin-officials-consider-discouraging-us-companies-expanding-bus-rcna52525

[18] Rory Jones, Stephen Kalin, Summer Said, "Saudi Conference Draws Wall Street Executives Amid Strained Ties with U.S.", The Wall Street Journal, Oct. 25, 2022.
https://www.wsj.com/articles/saudi-conference-draws-wall-street-executives-amid-strained-ties-with-u-s-11666679577

2.4 الترغيب الأمني

يتردّد في أوساط النخبة السياسية الأميركية رأي يقول بأن على الولايات المتحدة أن تستعمل مع القيادة السعودية أساليب الترهيب إلى جانب الترغيب للتأثير على قرارات هذه القيادة وتوجّهاتها. من ذلك ما طرحه السفير الأميركي الأسبق في تل أبيب مارتن إنديك بأنّ على إدارة بايدن أن تعتمد أسلوب تأخير الردّ على السعوديين عندما يلجأون إليها في طلبات معيّنة، وبالتزامن مع ذلك تكثّف بحثها في موضوع إعادة النظر بالعلاقة مع السعودية، ضمن دراسة جدّية بالإستناد إلى أفضل ما يناسب المصالح الأميركية، وذلك لخلق منسوب من الهلع لدى الجانب السعودي حيال ما ستُقدِم عليه واشنطن من خطوات، وهو ما سيكون له أثر بغضّ النظر عمّا ستتخذه من خطوات بحيث يصبح السعوديون أكثر تجاوبًا عندما تعود إليهم واشنطن بعد انتهائنا من دراسة الخيارات.

> "سيكون السعوديون في موقف صعب أمام الحوثيين عندما يستأنفون قصف منشآتهم النفطية بالصواريخ والمسيّرات"

ويشير إنديك إلى أنّ السعودية تملك كمّيات ضخمة من النفط وهي عاجزة عن حمايته، ولا يمكنها حماية نفسها، مع أنّها تشتري كمّيات كبيرة من الأسلحة، وعاجلًا أو آجلًا سيجد السعوديون أنفسهم في موقف صعب أمام "الحوثيين"، الذين رفضوا تجديد الهدنة، عندما يستأنفون قصف المنشآت النفطية السعودية بالصواريخ والمسيّرات. في هذه الحالة، يوصي إنديك، من الضروري أن توضِح واشنطن للسعوديين أنّها مستعدّة للمساعدة في الحماية، إذا كانوا على استعداد للتصرّف بشكل مختلف [بخصوص أسعار الطاقة][19].

وقد قامت إدارة بايدن بعدد من المبادرات التي أوحت بأنّها بصدد تطبيق الجزء المتعلّق بالترغيب الوارد في توصية مارتن إنديك. ففي 19 تشرين الأول 2022 نقلت وسائل إعلام خبرًا يفيد بأنّ قائد القيادة المركزية في الجيش الأميركي الجنرال إريك كوريلا أمضى 8 ساعات على متن الغوّاصة النووية "يو إس إس ويست فيرجينيا"، التي صعدت إلى سطح الماء في مكان غير معروف في المياه الدولية في بحر العرب[20]. وقد تلت هذه الخطوة الأميركية الاستعراضية تصريحات في 1 تشرين الثاني 2022 لمستشار الأمن القومي الأميركي جايك سالیفان هدّد فيها بالتدخّل لـ "حماية المصالح الأميركية ومصالح الحلفاء

[19] أدلى مارتن إنديك برأيه المذكور في ندوة عبر الإنترنت نظّمها معهد كارنيغي الأميركي في 20 تشرين الأول 2022، تحت عنوان "العلاقات السعودية الأميركية: ماذا بعد؟"، وتحدّث فيها إلى جانب مارتن إنديك عدد من المشاركين أبرزهم كريس مورفي عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي عن الحزب الديمقراطي.

[20] Lolita C. Baldor, "US general on rare visit to nuclear-armed sub in Arabian Sea", October 20, 2022. https://apnews.com/article/russia-ukraine-iran-nato-middle-east-west-virginia-79cfcc202cea9114032ae9665ea4fbec

إذا أقدمت إيران على استهداف السعودية"، تعليقًا على معلومات مدّعاة بأنّ طهران بصدد تنفيذ ضربات للسعودية ردًّا على تدخّلها في الاحتجاجات التي تحصل في إيران منذ منتصف أيلول 2022[21].

وفي 10 تشرين الثاني 2022 أصدرت القيادة المركزية الأميركية بيانًا قالت فيه إنّها نفّذت "طلعة لقاذفتي B-52H الاستراتيجية فوق منطقة الشرق الأوسط في تأكيد على التزام الولايات المتحدة بأمن المنطقة"[22]. وفي 15 تشرين الثاني 2022 أعلنت القيادة المركزية الأميركية عن "اعتراض الأسطول الأميركي الخامس سفينة صيد في خليج عُمان كانت تهرّب كمّية كبيرة من الموادّ المتفجّرة من إيران إلى اليمن"[23]. وفي 17 تشرين الثاني 2022 زار قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال إيريك كوريلا السعودية وأجتمع مع رئيس هيئة أركان القوّات المسلّحة السعودية الفريق فيّاض بن حمد الرويلي، وقد أفيد عن بحث الطرفين السعودي والأميركي "كيفية تطوير التعاون العسكري الثنائي بما يؤدّي إلى تعزيز أمن واستقرار الشرق الأوسط"[24].

هذه الخطوات من الجانب الأميركي تندرج في إطار محاولات تطمين السعودية بالدرجة الأولى والإيحاء بأنّ واشنطن بصدد تجديد التزامها بحمايتها. لكنّ أدوات التطمين هذه ليست جديدة، فقد سبق أن لجأت إدارة دونالد ترامب إليها بعد ضربة أبقيق في أيلول عام 2019، عندما أحجم الرئيس الأميركي السابق عن تقديم ما يمكن أن تعتبره الرياض دليلًا على الالتزام الكامل الحقيقي بحماية السعودية.

على الجانب السعودي، نقلت مصادر أميركية زارت السعودية في بداية تشرين الثاني الفائت، عن المسؤولين السعوديين، مجموعة من الطلبات التي ترغب القيادة السعودية بالحصول عليها من واشنطن لإعادة إصلاح العلاقة مع الأميركيين والمضيّ قُدمًا في ملفّ التطبيع مع الكيان الصهيوني. وفي هذا الإطار ذكر مدير معهد واشنطن روبرت ساتلوف والباحث في المعهد ديفيد شينكر، بعد زيارتهما الرياض ضمن وفد من المعهد في أواخر تشرين الأول 2022 أنّ المسؤولين السعوديين الذين التقياهم خلال الزيارة كان لديهم ثلاثة طلبات هي: 1) تأكيد مصدّق من الكونغرس على التحالف الأميركي-السعودي،

---

[21] Dion Nissenbaum, "Saudi Arabia, U.S. on High Alert After Warning of Imminent Iranian Attack", The Wall Street Journal, November 1, 2022.
https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-u-s-on-high-alert-after-warning-of-imminent-iranian-attack-11667319274

[22] U.S. Central Command, "U.S. Central Command Bomber Task Force", November 10, 2022.
https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3216587/us-central-command-bomber-task-force/

[23] U.S. Central Command, "U.S. Naval Forces Intercept Explosive Material Bound for Yemen", November 15, 2022.
https://www.centcom.mil/MEDIA/NEWS-ARTICLES/News-Article-View/Article/3218808/us-naval-forces-intercept-explosive-material-bound-for-yemen/

[24] U.S. Central Command, "Statement from Gen. Michael Erik Kurilla on a Visit to Saudi Arabia", November 17, 2022.
https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3221248/statement-from-gen-michael-erik-kurilla-on-a-visit-to-saudi-arabia/

2) إلتزام بمواصلة إمدادات الأسلحة كما لو كانت السعودية دولة مصنّفة كحليف استراتيجي من خارج حلف "الناتو" (كما هي قطر مثلًا)، 3) اتفاقية تسمح للسعوديين باستغلال احتياطياتهم الهائلة من اليورانيوم في برنامج نووي مدني مقيّد[25].

ثالثًا: الإجراءات الأميركية غير المباشرة

3.1 العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران

قبل اجتماع "أوبك بلس" في 5 تشرين الأول بأشهر، وخاصة بعد قمة جدّة التي جمعت فيها السعودية قادة دول خليجية وعربية مع الرئيس الأميركي جو بايدن في 15 تموز، كانت جهات في الولايات المتحدة تطالب إدارة بايدن بتسريع العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران لتسهيل عودة الأخيرة إلى إنتاجها النفطي ضمن منظمة أوبك، وبالتالي توفير كمّيات من الخام النفطي لدفع أسعار الوقود للانخفاض. وفي آب الفائت أشارت تقارير إلى أنّ "إيران تمتلك حوالي 150 إلى 200 مليون برميل من النفط الخام والمكثّفات النفطية الجاهزة للبيع، وبمجرّد إتمام الصفقة النووية ستنطلق عملية بيع النفط المخزّن"، وسط تقديرات بأنّ إيران ستزيد إنتاجها بنحو 900 ألف برميل يوميًا بمجرّد رفع العقوبات الأميركية على صادراتها النفطية[26].

> "تحرّر إيران من العقوبات سيسمح لها بالعودة إلى أسواق النفط العالمية"

وفي حين أنّ من مصلحة إيران الاستفادة من تعاظم حجم العقوبات الغربية على صادرات النفط الروسية، من المنطقي اعتبار أنّ الإيرانيين سيبادرون إلى ملء الفراغ الذي تخلّفه روسيا في أوروبا، أي في دول كإسبانيا وإيطاليا واليونان وحتى تركيا، لكن حال رفع العقوبات الأميركية عنها ستحاول طهران أيضًا استعادة حصّتها في السوق الآسيوية ولا سيّما في اليابان وكوريا الجنوبية. ومن الأسباب التي تدفع الرياض للشعور بالقلق من إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران أنّ التحرّر من العقوبات سيسمح لطهران بالعودة إلى أسواق النفط العالمية. وقد أشار دبلوماسيون غربيون إلى أنّه بالإضافة إلى تنافس الدول المنتجة على الحصص في السوق النفطية مع ارتفاع أسعار النفط قد تكون روسيا مهتمّة أيضًا بالعودة إلى الاتفاق النووي. فوفقًا للدبلوماسيين الغربيين، تخطّط موسكو للاستعانة بإيران للالتفاف على العقوبات إذا تم التوصّل إلى اتفاق حول ملف الأخيرة النووي بشكل نهائي. في هذه

[25] روبرت ساتلوف وديفيد شينكر، "تقرير عن أبرز الملاحظات خلال رحلة إلى الداخل السعودي"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 4 تشرين الثاني، 2022.
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tqryr-n-abrz-almlahzat-khlal-rhlt-aly-aldakhl-alswdy

[26] Natasha Turak, "An Iran nuclear deal revival could dramatically alter oil prices — if it happens", CNBC, August 31, 2022.
https://www.cnbc.com/2022/08/31/an-iran-nuclear-deal-revival-could-dramatically-alter-oil-prices.html

الحالة، من المتوقَّع أن تشرع روسيا وإيران في عملية "مقايضة" حيث تشتري طهران النفط الروسي للاستخدام المحلّي، بينما تقوم بفضل الاتفاق النووي ورفع العقوبات بتصدير نفطها إلى دول أخرى[27].

3.2 استئناف إنتاج النفط الصخري الأميركي

في 27 كانون الثاني عام 2021، أصدر الرئيس الأميركي جو بايدن أمرًا تنفيذيًا بعنوان "معالجة أزمة المناخ داخليًا وخارجيًا"، جاء في الفقرة 208 منه النص التالي: "يجب على وزير الداخلية إيقاف عقود الإيجار الجديدة للنفط والغاز الطبيعي على الأراضي العامة أو في المياه البحرية إلى حين الانتهاء من مراجعة شاملة وإعادة النظر في ممارسات التصاريح والتأجير الفيدرالية للنفط والغاز في ضوء مسؤوليات وزارة الداخلية الواسعة في الإشراف على الأراضي العامة وفي المياه البعيدة عن الشاطئ، بما في ذلك الآثار المحتملة الأخرى على المناخ المرتبطة بأنشطة النفط والغاز في الأراضي العامة أو في المياه البحرية"[28].

ومنذ ذلك التاريخ يواجه منتجو النفط في الولايات المتحدة عقبات من إدارة بايدن التي تضغط من أجل فرض الطاقة المتجدّدة وتتطلّع إلى فرض سياسات أكثر تقييدًا على صناعة النفط الصخري. وعندما كثّفت إدارة بايدن مناشداتها إلى "أوبك بلس" لزيادة الإنتاج، للتخفيف من ارتفاع أسعار الوقود في الولايات المتحدة، قال "مجلس الاستكشاف والإنتاج الأميركي" في نهاية تشرين الأول "إنّ أسوأ شيء يمكن أن تفعله إدارة بايدن لأسعار الطاقة هو تقييد العرض من خلال تنفيذ السياسات التي تصعّب إنتاج الطاقة"[29].

> "أصرّ بايدن على قراراته وأجندة حزبه المنحازة للحفاظ على المناخ"

وقبل انتخابات الكونغرس النصفية علا صوت المحافظين، وخاصة داخل الحزب الجمهوري، مطالبين بايدن بالتخلّي عن لوم السعودية جرّاء غلاء أسعار الوقود بسبب قرارها في "أوبك بلس"، مجدّدين مطالبتهم إدارة بايدن برفع القيود عن عودة شركات النفط الصخرية للعمل داخل الولايات المتحدة والتراجع عن قرارات تجميد إعطاء رخص الاستكشاف والتنقيب في الأراضي والمياه الإقليمية للولايات الأميركية. لكن بايدن

[27] MATTHEW KARNITSCHNIG, "Russia eyes Iran as sanctions-busting backdoor for oil sales", Politico, August 23, 2022. https://www.politico.eu/article/russia-eyes-iran-as-sanctions-busting-backdoor-for-oil-sales/

[28] The White House, "Executive Order on Tackling the Climate Crisis at Home and Abroad", January 27, 2021. https://www.whitehouse.gov/briefing-room/presidential-actions/2021/01/27/executive-order-on-tackling-the-climate-crisis-at-home-and-abroad/

[29] Tsvetana Paraskova, "U.S. Shale Slams Biden's Oil Policies", OilPrice.com, December 9, 2021. https://oilprice.com/Energy/Oil-Prices/US-Shale-Slams-Bidens-Oil-Policies.html

أصرّ على قراراته وأجندة حزبه المنحازة للحفاظ على المناخ وتخفيف الآثار البيئية لعمليات إنتاج النفط، في ما يمكن اعتباره تكريسًا للسياسة الليبرالية التي ينتهجها الديمقراطيون[30].

رابعًا: عقد جديد للعلاقات بين الدولتين؟

خلال السنوات الماضية مرّت العلاقات السعودية الأميركية بسلسلة من المطبّات والاستحقاقات، وقد أصبحت مؤشّرات عدم الرضا السعودي عن كثير من سياسات واشنطن تجاه قضايا المنطقة أكثر وضوحًا، وخاصة عندما أصرّت إدارة أوباما على التوصّل لاتفاق نووي مع إيران عام 2015، بمعزل عن مواقف ومخاوف حلفاء أميركا في المنطقة وخاصة السعودية والكيان الصهيوني.

4.1 محفّزات استراتيجية للتحوّل

- تراجع أهمّية السعودية كمصدر أساسي لواردات النفط الخام المستهلَك داخل الولايات المتحدة ابتداءً من بداية العقد الماضي[31]، ما يعني اهتزاز قاعدة "النفط مقابل الأمن" التي أرساها اتفاق عبد العزيز – روزفلت عام 1945، بالإضافة إلى تفعيل واشنطن طاقات الإنتاج النفطي المحلّي (الخام أو الصخري) ابتداءً من عام 2007[32]، لتصبح أكبر منتج ومصدّر للنفط عام 2019، مع بروز منتجين بدائل عن النفط الخليجي خلال العقد ونصف العقد المنصرم.
- اهتزاز صورة الولايات المتحدة كحامٍ موثوق به بمعزل عمّن يحكم في البيت الأبيض، جمهوريين أو ديمقراطيين، فترامب لم يفعل ما يلزم - من وجهة نظر السعودية - عندما تعرّضت منشأة أبقيق النفطية الاستراتيجية للقصف في أيلول 2019، ولم يردع إيران – من وجهة نظر الرياض – لحماية ناقلات النفط في مياه الخليج في ربيع 2019. والديمقراطيون أنجزوا الانسحاب الأميركي الدراماتيكي من أفغانستان في آب 2021، بعد سحبهم منظومات الدفاع الجوّي الأميركية من السعودية في ربيع 2021، وتقليصهم في شباط 2021 الدعم الأميركي للعمليات الهجومية لتحالف السعودية في الحرب على اليمن.

> "اهتزاز صورة الولايات المتحدة كحامٍ موثوق به بمعزل عمّن يحكم في البيت الأبيض"

[30] يبدي الديمقراطيون مرونة في التغاضي عن السياسات المتعلّقة بالأجندة الحقوقية وما يرتبط بها مما تسمّى "القيم الديمقراطية" وخاصة عندما يتعلّق الأمر بمقاربة المصالح مع الأنظمة الديكتاتورية، لكنهم يتصلّبون في الأجندة المتعلّقة بالمناخ والبيئة كونها تؤثّر بشكل مباشر على الاقتصاد.

[31] بحسب أرقام وكالة معلومات الطاقة الأميركية EIA، بلغ المعدّل الوسطي لواردات النفط السعودي إلى الولايات المتحدة عام 2012 حوالي 1.2 مليون برميل/اليوم، ليصبح المعدل حوالي 400 ألف برميل/اليوم في أواخر عام 2021.

[32] في كانون الأول عام 2007 أقرّ الكونغرس الأميركي "قانون استقلال وأمن الطاقة - EISA" الذي هدف إلى تحسين اقتصاد وقود المركبات وتقليل اعتماد الولايات المتحدة على البترول. نص قانون EISA على زيادة إمدادات مصادر الوقود البديلة المتجدّدة من خلال وضع معيار الوقود المتجدد الإلزامي، والذي فرض على وقود المواصلات المُباع في الولايات المتحدة احتواء ما لا يقل عن 36 مليار غالون من الوقود المتجدّد سنويًا بحلول عام 2022.

- انزياح ميزان المصالح التجارية من واشنطن إلى كل من الصين وروسيا، فالصادرات النفطية السعودية إلى الصين تضاعفت بشكل مطّرد منذ بداية الألفية[33]، إضافة إلى أنّ روسيا أصبحت شريكًا للسعودية لا بدّ منه لموازنة أسعار النفط عالميًا ضمن تحالف "أوبك بلس". كما أنّ اقتناع الرياض بأنّ مصالحها مع روسيا في مجال الطاقة أكبر بكثير من أي مغريات قد تعرضها واشنطن، من قبيل زيادة نسبة النفط السعودي المستورَد إلى الولايات المتحدة، كما أنّ السعودية تعلم بأنّ نجاح العقوبات الغربية على النفط الروسي سوف يؤذي قدرتها على التأثير على الأسعار والمعروض، وقد يغري الغرب بتكرار التجربة ضد النفط السعودي لاحقًا، في حال تدهور العلاقات أكثر[34].

> "نجاح العقوبات الغربية على النفط الروسي سوف يؤذي قدرة السعودية على التأثير على أسعار النفط"

- بروز النزعة الاستقلالية لدى دول كبيرة في إقليمها لطالما صُنِّفَت حليفة لأميركا، كالهند وتركيا وغيرها من الدول التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة تعتمد في سلوكها وعلاقاتها الخارجية مبدأ التنويع وانتهاج سياسات تتوافق مع مصالحها القومية. ومع توجّه كل من إيران وتركيا للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الكبيرة كـ "منظمة بريكس" و"منظمة شنغهاي"، ترى السعودية أنّ مصالحها الإقليمية والدولية تفرض عليها مجاراة الخصمَين الإقليميين والإسلاميَّين في التكتلات الاقتصادية والسياسية الصاعدة لموازنة النتائج والعوائد الجيوسياسية والجيواقتصادية التي ستستفيد منها كلّ من طهران وأنقرة.

> "ترى السعودية أنّ مصالحها الإقليمية والدولية تفرض عليها مجاراة خصمَيها الإقليميين والإسلاميَّين تركيا وإيران"

- تنظر السعودية كباقي الدول الكبيرة في إقليمها بعين القلق من تعثّر روسيا في أوكرانيا، فنجاح الغرب بكسر موسكو في الحرب الجارية، عسكريًا أو عبر سلاح العقوبات والحصار، سيجعل الغرب أكثر شراسة في تعاطيه مع التوجّه الاستقلالي لهذه الدول.

---

[33] قفز التبادل التجاري بين السعودية والصين من 3 مليارات دولار في عام 2000، إلى 67 مليار دولار في 2020، أي أنه تضاعف أكثر من 22 مرة خلال عقدين.

[34] ينظر السعودية ومنتجي أوبك بلس الآخرين، هناك تحرّك أميركي لتأسيس ما يشبه منظّمة للمستوردين في وجه أوبك بلس، من خلال ما أقرّته قمة مجموعة السبع الأخيرة من فرض قيود على بائعي النفط بأن يحدّدوا بلد منتج الخام النفطي، وطريقة إنتاجه وتحديد درجة تكثّف الكربون فيه، ومن ثم تحديد سعره وفق هذه المعايير، الأمر الذي يهدّد قدرة السعودية وباقي المنتجين على التحكّم بالمعروض النفطي عالميًا. وقد ألمح المعهد اليهودي للأمن القومي في أميركا إلى توجّه إدارة بايدن بتأسيس كارتيل لمستوردي النفط ضمن ورقة صدرت في 10 تشرين الأول الفائت، للمزيد أنظر:

https://jinsa.org/wp-content/uploads/2022/10/JINSA_20221025_OPEC_v3.pdf

4.2 محفّزات للتحوّل مرتبطة بشخص محمد بن سلمان

- لا يتصوّر محمد بن سلمان السعودية لاعبًا من الدرجة الثانية في نظام دولي منقسم شبيه بالنظام الذي كان موجودًا خلال الحرب الباردة. ويدرك وليّ العهد السعودي أنّ العالم بعد الحرب في أوكرانيا يتّجه نحو فقدان الأمن الطاقوي، وهو ما يعني أنّ الموارد الهيدروكاربونية ستبقى المصدر الأساسي للطاقة لعشرين عامًا قادمة على الأقل، وهو ما يؤمّن للسعودية مزيدًا من القوة، فاقتصادات الأسواق الناشئة بشكل عام، والسعودية بشكل خاص، تملك فرصة تطوير دور أكثر جوهرية في الشؤون العالمية، مستفيدة من موقعها الجغرافي المهم[35].

> "يدرك وليّ العهد السعودي أنّ العالم بعد الحرب في أوكرانيا يتّجه نحو فقدان الأمن الطاقوي"

- يميل محمد بن سلمان إلى ممارسة لعبة المصالح التي عادة ما تؤدّيها واشنطن مع حلفائها وخصومها، عندما يعتبر أنّ بقاءه زبونًا كبيرًا لدى كبريات شركات السلاح الأميركي يمكن أن يؤمّن له حاجياته من الترسانة العسكرية وفي نفس الوقت يُكسِبه ظهيرًا قويًا (المجمع الصناعي العسكري الأميركي) في الكونغرس للضغط على المشرّعين والإدارات لإجهاض أي تحرّك مؤذٍ له. وبهذه الطريقة يضمن بن سلمان أنّه أبقى على العلاقة الأمنية مع أميركا، التي لا تستطيع الصين ولا روسيا تأمينها له، كونها موجّهة ضد إيران من قِبل السعودية.

يرى ابن سلمان في السوق الأوروبية بديلًا محدودًا يمكن أن تعوّض جزءًا من حاجاته من مبيعات السلاح في المدى المنظور في حال نفّذت واشنطن تهديداتها بوقف صادرات السلاح إلى السعودية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ أيّ تحوّل في الوجهة لشراء السلاح من الغرب إلى الشرق (روسيا والصين) بحاجة إلى سنوات (ربما عقد كامل).

- ينظر وليّ العهد السعودي إلى نموذجَي الحكم في روسيا والصين على أنّهما يشبهان نوعًا ما النموذج الذي يحاول صياغته في السعودية (القومي تحديدًا) ، وهو يرتاح للطريقة "المحترمة" لتعاطي القيادتين في بكين وموسكو معه، دون التدخّل في شؤونه أو حتى التلميح لطريقة تعاطيه مع مواطنيه في الداخل والخارج، بينما يردّد الأميركيون باستمرار خطابهم "المملّ" عن حقوق الإنسان والديمقراطية، وينتقدونه على خلفية انتهاكاته الحقوقية[36].

---

[35] بين عامَي 2011 و2021، شكّلت الاقتصادات الناشئة ما نسبته 67٪ من نسبة نمو الناتج الإجمالي العالمي، وخلال السنوات الأربع القادمة من المرجَّح أن تنمو هذه الاقتصادات بمعدل 3.9٪ سنويًا، وهي نسبة أعلى من نسب نمو اقتصادات منظمة OECD، وهو ما سيعني توسيع حصّتها من حجم التجارة الدولية.

[36] بحسب آراء معارضين سعوديين، يريد محمد بن سلمان من الديمقراطيين أن يقبلوه كما هو ويتعاطوا معه على أسس مصلحية، تمامًا كما يفعلون مع حكّام دول أخرى تربطهم بهم علاقات مصلحية. هذا الرأي ورد في نقاش في مساحة "صوت الناس" عبر منصة "تويتر" في 28 تشرين الأول تحت عنوان "العلاقات السعودية الأميركية"، أداره الصحافي زيد بنيامين وشارك فيه معارضون سعوديون يسكنون في

- تحرّر محمد بن سلمان من حاجته لتوسّل الإدارات الأميركية التدخّل في مسألة ملاحقته قانونيًا أمام المحاكم الأميركية في الدعاوى المرفوعة ضدّه[37]، بعد أن عيّن نفسه في 27 أيلول 2022 رئيسًا للوزراء، ما منحه حصانة أمام النظام القضائي الأميركي، بموجب تشريعات تؤكّد عدم صلاحية المحاكم الأميركية النظر في قضايا تُرفَع ضد حكّام الدول الأجنبية.

4.3 كوابح التحوّل المفترَض وحدوده

كما أنّ هناك مجموعة من المحفّزات للتحوّل المفترَض في العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة، هناك مجموعة من الكوابح التي تؤثّر على التحوّل وتساهم بحصره ضمن حدود معيّنة. في ما يلي أبرز العوامل الكابحة للتحوّل:

- الاعتماد السعودي الكبير على الأنظمة التسليحية الأميركية[38]، والكادر العسكري الأميركي الذي يشرف على تدريب القوّات المسلّحة السعودية منذ عام 1953، يدفع القيادة السعودية إلى قياس خطواتها بحذر في التحوّل المفترَض من الناحية الأمنية. وحتى لو قرّرت السعودية اليوم استبدال ترسانتها العسكرية بأخرى روسية أو صينية الصنع، فسيستغرق الأمر السعوديين ما يقارب 10 سنوات حتى يتمكّنوا من الحصول على بدائل للأسلحة التي توفّرها واشنطن لهم.

> "حتى لو قرّرت السعودية اليوم استبدال ترسانتها العسكرية بأخرى روسية أو صينية الصنع، فسيستغرق الأمر السعوديين ما يقارب 10 سنوات"

- لأنّ الولايات المتحدة ليست بوارد الانسحاب من المنطقة وإخلاء قواعدها العسكرية في منطقة الخليج وحتى من السعودية (مع محدودية عددها هناك)، وذلك لعدم إحداث فراغ ستسارع كل من الصين وروسيا لملئه، ستجد واشنطن دائمًا الطريقة الأنسب لإصلاح علاقتها مع السعودية من البوّابة الأمنية التي ترسّخها كحامية موثوقة في وجه "الخطر الإيراني".

> "ستجد واشنطن دائمًا الطريقة الأنسب لإصلاح علاقتها مع السعودية من البوّابة الأمنية"

- ترى القيادة السعودية أنّ تهديد محور المقاومة تعاظم في السنوات الماضية، وسط عدم اقتناع بجدوى الحوار مع طهران وحلفائها لتحييد

الولايات المتحدة وكندا هم: عبد الله العودة (نجل الداعية المعتقل الشيخ سلمان العودة) وعمر عبد العزيز ونجل سعد الجبري، مساعد وزير الداخلية السعودي الأسبق خالد الجبري.

[37] نقلت شبكة CNN الأميركية في كانون الأول 2020 أن ترامب "ينظر في مسألة منح ولي العهد السعودي حصانة خاصة تُمنح لرؤساء الدول" للحؤول دون ملاحقته قضائيًا في المحاكم الأميركية في قضية خاشقجي وقضايا أخرى، لكن لم يمنحه إياها قبل مغادرته البيت الأبيض. وكذلك نقلت وسائل إعلام أميركية أن بايدن رفض منحه الحصانة بعد عودته من قمة جدة منتصف تموز 2022، نظرًا لفشل نتائج القمة وعدم تلبية بن سلمان مطالب إدارة بايدن برفع مستوى إنتاج النفط.

[38] إذا قرّرت الولايات المتحدة حظرًا كاملًا للمبيعات العسكرية للسعودية، فستكون الطلعات الجوية السعودية محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد بدون الدعم الذي توفّره الصيانة الأميركية، كما أنّ فقدان قطع الغيار والذخائر الصاروخية اللازمة لأسراب طائرات F-15 أميركية الصنع سيجعلها غير قابلة للتشغيل ولا قيمة عملياتية لها.

هذا التهديد، الأمر الذي يوفّر فرصة دائمة لواشنطن لكي تعرض خدماتها كحامٍ موثوق للسعودية وأخواتها. كما أنّ تاريخ الخلافات والتباينات بين الرياض وواشنطن يدلّ على إمكانية وأرجحية استيعاب الخلاف الحالي.

- بالنظر إلى ما أدلى به سابقًا في مقابلاته مع الإعلام الغربي، وبالنظر إلى تعاقداته مع جماعات الضغط وشركات العلاقات العامة في الغرب، وإلى ما ينفّذه من سياسة تغريبية ليبرالية داخل السعودية، يبدو محمد بن سلمان مقتنعًا بالنموذج الثقافي الغربي الذي يرى أنّه يناسبه اجتماعيًا وإعلاميًا ويفتح أمامه فرصًا اقتصادية واعدة تقوم على جذب الرساميل الغربية إلى السعودية.

"يبدو محمد بن سلمان مقتنعًا بالنموذج الثقافي الغربي الذي يرى أنّه يناسبه اجتماعيًا وإعلاميًا"

خلاصة

تسعى الرياض لفرض ضوابط ناظمة للتحالف مع واشنطن بما يتيح لها تكييف سياستها بحسب هويّة الحزب الحاكم في واشنطن وأجندته وخياراته. ومع احتمال عودة الجمهوريين إلى الحكم في البيت الأبيض ترجّح آراء بحدوث تحوّل في العلاقة بين السعودية وأميركا، لكون الموقف السعودي جزء من الانقسام الأميركي، وهو ما يتجلّى في أداء اللوبي الصهيوني الليكودي، المنحاز لأجندة الجمهوريين في واشنطن، الذي يدافع بشكل ملحوظ مؤخّرًا عن محمد بن سلمان خلال أزمة "أوبك بلس". في المقابل يظهر أنّ موقف الديمقراطيين هدفه تطويع السعودية لتجديد العلاقة معها على قواعد جديدة تضمن في المدى البعيد المصالح الأميركية، التي تتمثّل بدفع السعودية مرغمة للبقاء تحت العباءة الأميركية ومنعها من الاستقلال في سياستها الخارجية كما تفعل تركيا مثلًا.

تبدو كفّة المحفّزات أكثر ترجيحًا من كفّة الكوابح لوقوع تحوّل في العلاقات السعودية الأميركية، مع الميل إلى أنّ التحوّل الذي ظهر في سلوك النظام السعودي في "أوبك بلس" وفي كثير من المبادرات الحالية، مثل دعوة الرئيس الصيني لزيارة السعودية وعقد قمم سعودية وخليجية وعربية معه، قد لا يكون كبيرًا بمعنى الانزياح، فهواجس الرياض الأساسية طابعها أمنيّ قبل أن تكون ذات أبعاد اقتصادية وسياسية، وهو ما يخضع حاليًا للاختبار.

لذلك يمكن أن يكون وليّ العهد السعودي بصدد إفهام الولايات المتحدة أنّه مصرّ على بقاء العلاقة معها لكن وفق دفتر شروط يقوم على تفهّم الأميركيين حاجاته وهواجسه التي تجاهلتها النخبة السياسية الأميركية خلال العقد المنصرم. ومع افتراض أنّ وليّ العهد السعودي مقتنع الآن بأنّ الأميركيين ليسوا بصدد تعديل استراتيجيتهم العالمية لتلبية مطالبه، فقد يكون بصدد إعلان أنّ العلاقة معهم ستكون مستقبلًا انتقائية وعلى قاعدة تتجاوز الأمن بمعناه الضيق كما كان معهودًا من قبل، عندما كانت السعودية راكبًا غير متشرّط في حافلة السياسة الخارجية الأميركية.

أمّا بالنسبة لواشنطن، وبعد قرابة ثلاثة أشهر على قرار "أوبك بلس"، فلا يبدو أنّ هناك ترجمة فعلية للتهديدات التي أصدرها الديمقراطيون ضد السعودية. ويشي السلوك الأميركي أنّ واشنطن تتحسّس مخاطر التعاطي بخشونة مع السعودية، ولذلك تحاول أن تعيد تجربة الأسلوب نفسه المعهود لضبط الرياض، فهي تهدّد وتتوعّد، ثم تقدّم مغريات وخطوات للإيحاء بمخاطبة الهواجس الأمنية لدى القيادة السعودية، لكن يبدو أنّ أوان هذا الأسلوب قد فات، وأن واشنطن بحاجة إلى مغريات وأدوات جديدة وهو ما يمكن أن يظهر مع اكتمال المراجعة التي يجريها فريق مختص داخل مجلس الأمن القومي الأميركي. وعليه، من المرجَّح أن تبقى السعودية ضمن المظلّة الأميركية، ولكن بهوامش استقلالية واضحة ومرِنة تتيح لها التكيّف مع التحوّلات الأميركية وموازين القوى الدولية وتطوّرات الوضع الإقليمي.

أحدث الأعداد السابقة

العدد	العنوان	المؤلف	التاريخ
47	استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن 2022: نهاية عالم ما بعد الحرب الباردة	حسام مطر	كانون الأول 2022
46	قضية السلاح المتفلّت وآثاره على المجتمع في منطقة بعلبك - الهرمل	زينب زعيتر	كانون الثاني 2022
45	جائحة كورونا وتأثيراتها على القانون تشريعًا وتطبيقًا	محمد طي	أيلول 2021
44	الحرب النفطية 2020 ومستقبل العلاقات الأميركية السعودية	علي مراد	آب 2020
43	الاحتجاجات في الولايات المتحدة الأميركية 2020، أمّة منقسمة ونظام مأزوم	حسام مطر	تموز 2020
42	حركة النهضة، تونس	آمنة رزق	كانون الثاني 2019
41	حروب ترامب التجارية وانعكاساتها الإقليمية والدولية	كامل وزنة	تشرين الأول 2018
40	داعش بعد العراق وسوريا، المآلات والخيارات	محمد محمود مرتضى	شباط 2018
39	واشنطن القرن الحادي والعشرين على خطى أواخر عهد روما القديمة؟ ترامب ليس صاعقة في سماء صافية	سعد محيو	شباط 2018
38	السياسة الخارجية للجماعة الإسلامية في باكستان...البنى والمرتكزات	هادي حسين	آب 2017
37	العلاقات الباكستانية - الصينية، استجابة للتحديات والفرص المشتركة	هادي حسين	حزيران 2017
36	مجتمع المقاومة في العهد التكنوتروني آليات التحصين ومباني التأسيس العولمي	عبد العالي عبدوني	كانون الأول 2016
35	أثر العولمة الاقتصادية على القيم، دراسة في تحولات مجتمع الاستهلاك واتجاهاته	عبد الحليم فضل الله	تشرين الأول 2016
34	العراق، العقدة الاستراتيجية المستعصية متاهات الداخل وحروب الخارج	ياسر عبد الحسين	تشرين الأول 2016
33	المملكة السعودية أجنحة الحكم وسلطة القرار، المخاطر والتحديات	علي مراد	تموز 2016
32	أكراد سوريا: البنية الاجتماعية والخيارات السياسية بعد 2011	نادين محفوظ – سحر سلامة	حزيران 2016
31	المؤشرات الإحصائية المجمّعة للبنان 2010-2014	المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق	آب 2015
30	العقود النفطية اللبنانية "فخ تزايد المديونية"	علي زعيتر	حزيران 2014
29	أميركا اليوم	العميد الياس فرحات	آب 2013
28	الاستراتيجية الأميركية الذكية لمواجهة حزب الله	حسام مطر	آذار 2013

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon